الموارد الاقتصادية المتاحة ومدى امكانية تعزيز التعاون المشترك بين مصر ودول حوض النيل

ا.د سيد صالح سيد صلاح، د.ايمن عبدالقوي شيلابي، ا.محمد عبدالحميد احمد

قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الفيوم

الملخص

يهدف البحث الى التعرف على الموارد الاقتصادية المتاحة بدول حوض النيل ومدى إمكانية تحقيق التعاون المشترك وذلك من خلال دراسة مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى دول حوض النيل، ودراسة الموارد المائية المتاحة وانتاج الطاقة فى دول حوض النيل، وفرص الاستثمار المتاحة والمشروعات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل. وتبلغ المساحة الكلية لدول حوض النيل نحو ٨.٩ مليون كم[٢]، هذا وتتمتع معظم دول حوض النيل بمساحات كبيرة من الأراضى الزراعية وما في ذلك من فرص للإستثمار الزراعى المصرى معها. تتمتع معظم دول حوض النيل بوفرة الموارد المائية حيث مياه نهر النيل بالإضافة الى الأمطار ومياه البحيرات. وبالنظر الى النشاط الاقتصادى الكلى لدول حوض النيل، فقد قدر قيمة الناتج المحلى الإجمالى لدول حوض النيل بنحو ٦٧٤.٦ مليار دولار عام ٢٠١٥ يمثل نحو ٣٠.٢% من إجمالى الناتج المحلى لقارة أفريقيا. أما عن مؤشرات التنمية البشرية في دول حوض النيل، تبين أن جميع دول حوض النيل تقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ما عدا مصر والتى تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة. ومن أهم فرص الإستثمار المصرى فى السودان الإستثمار فى الإنتاج الزراعى، اما عن فرص الإستثمار فى تنزانيا فتتمثل فى الاستثمار الزراعى خاصة الانتاج الحيوانى والسمكى والاستثمار فى مجال التصنيع. وتتمثل فرص الاستثمار فى إثيوبيا فى الإستثمار فى الإنتاج الزراعى النباتى، الحيوانى والسمكى وانتاج الغابات والعسل، والإستثمار فى تصنيع الجلود. أما عن فرص الاستثمار فى كينيا فمن أهمها الاستثمار فى الانتاج النباتى، الحيوانى والسمكى وكذلك الإستثمار فى مجال التصنيع الزراعي، وبالنسبة لفرص الاستثمار فى أوغندا فتشمل الاستثمار فى الانتاج الحيوانى والسمكى. هذا ويوصى البحث بضرورة وضع اطار قانونى ومؤسسى لتحقيق التكامل الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل، والاستثمار فى مشروعات البنية التحتية وتطويرها، واعادة إحياء المشروعات الاقتصادية المشتركة مع دول حوض النيل.

الكلمات الدالة: الموارد الاقتصادية– دول حوض النيل– التعاون المشترك

مقدمة:

يعتبر نهر النيل من أطول أنهار العالم حيث يبلغ طوله نحو ٦٦٠٠ كم، ويمر بإحدى عشر دولة أفريقية هى أوغندا، كينيا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، بوروندى، رواندا، إريتريا، جنوب السودان، السودان ومصر[١]. هذا وتمثل دول حوض النيل بعداً قومياً واستراتيجيا كبيراً بالنسبة لمصر. ويمكن لدول الحوض أن تبنى سوياً علاقات اقتصادية وتجارية وتكاملية ذات أهمية ونفع مشترك حيث تتعدد مواردها الطبيعية والاقتصادية والبشرية بما يساعد على تحقيق هذا التكامل والمشاركةفى بناء مستقبل آمن لكل دول الحوض.

---

[١] فاتن سمير أبو اليزيد وآخرون، **الإنتاج الزراعى ومؤشرات المياه بدول حوض النيل**، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد ٤٠، عدد ٤، ٢٠١٣، ص ص ٧٩١-٧٩٧.

[٢] www.trademap.org

لذلك فقد تجدد الأهتمام فى الآونة الأخيرة بتنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر والقارة الأفريقية بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة، بما يعنى أهمية التعامل مع تلك الدول بمنظور إستراتيجى شامل يعتمد على ربط المصالح المشتركة لدول حوض النيل. هذا وتعتبر سياسات التكامل الاقتصادى الاقليمى من السياسات الضرورية التي توفر البدائل والفرص للدول لتحقيق مصالحها الاقتصادية والنهوض بشعوبها، وبالنظر الى دول حوض النيل، يلاحظ أنها تتمتع بوفرة كبيرة فى الموارد الارضية والمائية ومصادر الطاقة مما يشجع على إعادة التفكير في التعاون المشترك معها خاصة فى ظل التحديات التى تواجهها مصر من حيث ندرة الموارد المائية وتزايد أعداد السكان، لذلك يجب التفكير فى تنمية علاقات إقتصادية مع دول الحوض تعود بالنفع على الجميع فى ظل تمتع تلك الدول بميزات نسبية مما يجعلها قادرة على توفير إحتياجات الدول الاخرى.

مشكلة البحث:

بالرغم من الأهمية الاستراتيجية الكبيرة لدول حوض النيل بالنسبة لمصر وتمتع تلك الدول بوفرة فى الموارد الاقتصادية القادرة على دفع عجلة التنمية وتحقيق التعاون المشترك، إلا أن العلاقات الإقتصادية والتجارية والاستثمارية المصرية مع دول الحوض لا تزال تتسم بالضعف وما دون الوضع المأمول. كما تمثل ندرة المياه فى مصر تحدياً كبيراً لكافة قطاعات التنمية الاقصادية وعلى رأسها الزراعة خاصة فى ظل تزايد أعداد السكان والصراع على المياه فى دول الحوض، مما يقتضى معه إعادة التفكير فى مشروعات تكاملية مع دول الحوض تساعد على مواجهة تحديات نقص الغذاء والماء وتوفر الفرص لإستغلال الوفرة الكبيرة فى الموارد الارضية والمائية ومصادر الطاقة والتى تتمتع بها تلك الدول.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة بصفة عامة الى التعرف على الموارد الاقتصادية المتاحة بدول حوض النيل ومدى إمكانية تحقيق التعاون المشترك وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة الموارد الاقتصادية المتاحة فى دول حوض النيل.
٢. دراسة مؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى دول حوض النيل.
٣. دراسة فرص الاستثمار المتاحة والمشروعات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل.

منهجية البحث ومصادر جمع البيانات:

إعتمدت الدراسة على إستخدام أسلوب التحليل الاقتصادى والاحصائى الوصفى للبيانات الخاصة بدول حوض النيل سواء الاجتماعية، والاقتصادية أو الزراعية. كما إعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية الصادرة من منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، البنك الدولى World Bank، البنك الافريقى للتنميةAfrican Development Bank وغيرها من المصادر، كما تم الإستعانة ببعض الأبحاث، الكتب والرسائل العلمية التي تناولت موضوع الدراسة.

نتائج البحث:

أولاً: الموارد الاقتصادية ومؤشرات التنمية فى دول حوض النيل

تعانى قارة أفريقيا ومن بينها معظم دول حوض النيل من الفقر والتخلف الإقتصادى وذلك بالرغم من وفرة الموارد الطبيعية والاقتصادية، حيث أن غالبية إقتصاديات تلك الدول تعتمد على تصدير المواد الأولية، كما تعتمد على القطاعات البدائية وعلى رأسها قطاع الزراعة كمكون رئيسى للناتج المحلى الإجمالى. وفيما يلى مؤشرات التنمية فى دول حوض النيل:

١- الموارد الأرضية والبشرية والمائية وانتاج الطاقة فى دول الحوض:

أ. الموارد الأرضية:

يتضح من بيانات جدول (١) أن المساحة الكلية لدول حوض النيل تبلغ نحو ٨.٩ مليون كم^{٢} حيث تمثل هذه المساحة نحو ٢٩,٥% من إجمالى مساحة القارة الأفريقية. هذا وتتباين دول حوض النيل فيما بينها من حيث المساحة، فهناك دول ذات مساحات كبيرة مثل الكونغو الديمقراطية، السودان، إثيوبيا ومصر حيث تمثل مجتمعة نحو ٧١,٢% من إجمالى مساحة دول حوض النيل، على الجانب الآخر هناك دول ذات مساحات صغيرة جداً مثل إريتريا، بوروندى ورواندا. وتتمتع معظم دول حوض النيل بمساحات كبيرة من الأراضى الزراعية كما أن مساحة هذه الأراضى فى معظم الدول تمثل نسبة كبيرة من إجمالى مساحة الدولة. حيث تبين أن دولة مثل السودان تستحوذ وحدها على نحو ٣٧% من إجمالى الأراضى الزراعية فى دول الحوض تليها تنزانيا ثم إثيوبيا، بينما هناك دول مثل مصر، بوروندى ورواندا تقل بها مساحات الأراضى الزراعية حيث تمثل نحو ١.٣، ٠.٦٩، ٠.٦٢% من مساحة الأراضى الزراعية بدول الحوض وذلك كما هو موضح بجدول (٢).

جدول (١): المساحة الكلية وعدد سكان دول حوض النيل عام ٢٠١٥

الدولة	المساحة الكلية بالمليون كم٢	% من اجمالى مساحة دول الحوض	عدد السكان بالمليون نسمة	%من اجمالى عدد السكان دول الحوض	معدل نمو السكان %
مصر	١.٠٠	١١.٣	٩١.٥١	١٨.٨	٢.١
السودان	١.٨٩	٢١.٢	٤٠.٢٤	٨.٣	٢.٥
جنوب السودان	٠.٦٢	٧	١٢.٣٤	٢.٥	٢.٥
اثيوبيا	١.١٠	١٢.٤	٩٩.٣٩	٢٠.٤	٢.٥
كينيا	٠.٥٨	٦.٥	٤٦.٠٥	٩.٤	٢.٦
الكونغو الديمقراطية	٢.٣٥	٢٦.٣	٧٧.٢٧	١٥.٩	٣.١
رواندا	٠.٠٣	٠.٣	١١.٦١	٢.٤	٢.٤
بوروندى	٠.٠٣	٠.٣	١١.١٨	٢.٣	٣.٢
تنزانيا	٠.٩٥	١٠.٦	٥٣.٤٧	١١	٣.٢
اريتريا	٠.١٢	١.٤	٥.٢٣	١.١	٢.٧
اوغندا	٠.٢٤	٢.٧	٣٩.٠٣	٨	٣.٣
الاجمالى	٨.٩٠	١٠٠	٤٨٧.٣١	١٠٠	–
أفريقيا	٣٠.٢٢	–	١١٨٤.٥٠	–	–

* % مساحة دول الحوض من أفريقيا= ٢٩.٥ *% سكان دول الحوض من أفريقيا= ٤١

المصدر: ١- الكتاب السنوى لاحصاء افريقيا ٢٠١٦ ٢- بيانات البنك الدولىwww.albankaldawli.org

بالرغم من وفرة الأراضى الزراعية الخصبة فى العديد من دول الحوض، إلا أن نسبة كبيرة من هذه الأراضى غير مستغلة كما هو الحال فى السودان، إريتريا، تنزانيا، أوغندا وباقى دول الحوض وذلك بإستثناء مصر والتى يستغل بها ما يزيد عن ٧٤% من مساحة الأراضى الزراعية، حيث يرجع السبب فى ذلك الى نقص الموارد المالية والخبرات الفنية، كذلك الطوبوغرافية الصعبة فى بعض دول الحوض والتى لا تمكن من إستغلال مساحات شاسعة من هذه الأراضى.

جدول (٢): المساحة الزراعية فى دول حوض النيل عام ٢٠١٤.

الدولة	مساحة الأراضى الزراعية بالألف كم٢	% مساحة الاراضى الزراعية من مساحة الدولة	% من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية فى الحوض	الأراضى القابلة للزراعة (% من مساحة الدولة)
مصر	٣٧.٦١	٣.٧٨	١.٢٧	٢.٨
السودان	١٠٨٨.١٥	٤٥.٨٠	٣٦.٦٧	٧.٢
جنوب السودان	٢٨٥.٣٣	٤٦	٩.٦٢	–
إثيوبيا	٣٦٢.٥٩	٣٦.٢٦	١٢.٢٢	١٥.١
كينيا	٢٧٦.٣	٤٨.٥٥	٩.٣١	١٠.٢
الكونغو الديمقراطية	٢٦٢	١١.٥٦	٨.٨٣	٣.١
رواندا	١٨.٤٣	٧٤.٦٩	٠.٦٢	٤٧.٩
بوروندى	٢٠.٣٣	٧٩.١٧	٠.٦٩	٤٦.٧
تنزانيا	٣٩٦.٥	٤٤.٧٦	١٣.٣٦	١٥.٢
إريتريا	٧٥.٩٢	٧٥.١٧	٢.٥٦	٦.٨
اوغندا	١٤٤.١٥	٧١.٨٩	٤.٨٦	٣٤.٤
الاجمالى	٢٩٦٧.٣١	–	١٠٠	–

المصدر: ١- الكتاب السنوى لاحصاء افريقيا ٢٠١٦

٢- **Comstat, http://comstat.comesa.int**

ب- الموارد البشرية:

تتميز دول حوض النيل، كباقى دول أفريقيا، بإرتفاع أعداد سكانها كذلك إرتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكانى. بلغ عدد سكان دول الحوض عام ٢٠١٥ نحو ٤٨٧.٣ مليون نسمة تمثل نحو ٤١% من إجمالى سكان القارة الأفريقية. جاءت إثيوبيا فى المقدمة بإجمالى عدد سكان قدر بنحو ٩٩.٣ مليون نسمة وبنسبة ٢٠.٤% من إجمالى عدد سكان دول الحوض، تليها مصر بنحو ٩١.٣ مليون نسمة وبنسبة ١٨.٨%، ثم الكونغو الديمقراطية بنحو ٧٧.٣ مليون نسمة وبنسبة ١٥.٩%، هذا وتأتى كل من جنوب السودان، رواندا، بوروندى وإريتريا فى المؤخرة من حيث عدد السكان. وبالنظر الى معدلات نمو السكان فى دول حوض النيل عام ٢٠١٥، وجد أن أوغندا تحتل المرتبة الاولى من حيث معدل نمو السكان عام ٢٠١٥ وذلك بنحو ٣.٣%. على الجانب الآخر كانت مصر أقل دول الحوض نمواً سكانياً حيث بلغ معدل نمو السكان بها عام ٢٠١٥ نحو ٢.١% وذلك كما هو موضح فى جدول (١).

جـ- الموارد المائية:

يتضح من جدول (٣) أن الكونغو الديمقراطية تستحوذ على النصيب الأكبر من الموارد المائية في دول الحوض سواء مياه الأمطار والنهر أو الموارد الداخلية والمتمثلة في المياه الجوفية وغيرها. أما مصر فتعتبر من بين أقل دول الحوض من حيث حصة المياه من نهر النيل وكذلك الموارد المائية الداخلية كما أنها تعد من أعلى دول الحوض من حيث مستوى ندرة الموارد المائية حيث ينخفض متوسط نصيب الفرد فيها من المياه المتجددة الداخلية عن خط الفقر المائى بنحو (٩٨٠ م٣)، تليها السودان والتى ينخفض متوسط نصيب الفرد فيها عن خط الفقر المائى بنحو (٨٩٨ م٣)، ثم كينيا بنحو (٥٣٩ م٣). أما بالنسبة لكل من الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، إثيوبيا وأوغندا فيرتفع بهما متوسط نصيب الفرد عن خط الفقر المائى بنحو ١١٠٢٠، ٦٢١، ٢٥٨ و٣٢ م٣ على التوالى. تعتبر مياه النيل هى المورد الاساسى للمياه السطحية فى مصر أما الموارد الأخرى فتتمثل فى الأمطار والسيول والمياه الجوفية وتحلية مياه البحر، وتبلغ حصة مصر من مياه النيل نحو ٥٥.٥ مليار م٣ سنوياً وتعتمد مصر على مياه النيل بنسبة ٩٥% كمصدر رئيسى للموارد المائية السطحية. أما بالنسبة للسودان فتشترك مع مصر فى أن مياه النيل

تعتبر مصدراً رئيسياً للمياه السطحية ولكن يوجد لدى السودان مصادر أخرى مهمة مثل مياه الأمطار، هذا ويبلغ إجمالى المياه المتجددة المتاحة للإستخدام فى السودان نحو ٣٠ مليار م٣ ولا يحتاج جنوب السودان الى مياه النيل نظراً لإعتماده على الأمطار الغزيرة ولكنه فى حاجة الى نحو نصف مليار م٣ من المياه لإغراض الشرب. بالنسبة الى أثيوبيا، يمثل نهر النيل نحو ٣% من إجمالى مواردها المائية كما يوجد بها أربعة عشر حوضاً مائياً بالاضافة الى المياه الجوفية والتى تقدر بنحو ٣٠ مليار م٣[١].

جدول (٣): الموارد المائية المتجددة فى دول حوض النيل بالمليار م^3 ٢٠١٤.

الدولة	الأمطار والنهر	% من إجمالي دول الحوض	موارد داخلية	% من إجمالي دول الحوض	نصيب الفرد من المياه العذبة الداخلية المتجددة (م^3)	الإنحراف عن ١٠٠٠ م^3 خط الفقر المائى
مصر	٥٥.٥	٠.٧	١.٨	٠.٢	٢٠	-٩٨٠
السودان	١٠٤٣.٧	١٤	٩.٥	٠.٨	١٠٢	-٨٩٨
اثيوبيا	٩٣٦	١٢.٥	١٢٣.٢	١٠.٤	١٢٥٨	٢٥٨
كينيا	٤٠١.٩	٥.٤	٢٠.٢	١.٧	٤٦١	-٥٣٩
الكونغو الديمقراطية	٣٦١٨.٢	٤٨.٥	٩٠٠	٧٥.٨	١٢٠٢٠	١١٠٢٠
رواندا	٣١.٩٣	٠.٤	٥.٢	٠.٤	٨٣٨	-١٦٢
بوروندى	٣٣.٩	٠.٥	٣.٦	٠.٣	٩٣٠	-٧٠
تنزانيا	١٠١٢.٢	١٣.٦	٨٢	٦.٩	١٦٢١	٦٢١
اريتريا	٤٥.١٥	٠.٦	٢.٨	٠.٢	–	–
اوغندا	٢٨٤.٥	٣.٨	٣٩	٣.٣	١٠٣٢	٣٢
الإجمالى	٧٤٦٣	١٠٠	١١٨٧.٣	١٠٠	–	–

المصدر: ١- سماح سيد المرسى (دكتور)، **إقتصاديات الطاقة الكهرومائية فى دول حوض النيل (فرص وإمكانات التكامل)**، مؤتمر الطاقة والمياه فى دول حوض النيل إمكانات التكامل والتنمية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥ ٢- بيانات البنك الدولى www.albankaldawli.org

د- إنتاج الكهرباء فى دول حوض النيل:

يتضح من جدول (٤) أن مصر تحتل المركز الأول بين دول حوض النيل من حيث إنتاج الكهرباء من كلاً من الطاقة الكهرومائية والحرارية، حيث تنتج مصر نحو ٧٧% من إجمالى إنتاج دول الحوض من الكهرباء. كما يتضح أيضاً أن مصر تأتى فى المقدمة على مستوى دول الحوض من حيث متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية والذي بلغ نحو ١٩٦٥ كيلووات ساعة/ فرد يمثل نحو ٥٥% من إجمالى متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية على مستوى دول الحوض، فى حين جاءت بوروندى فى المركز الأخير بمتوسط نصيب فرد بلغ نحو ١٧.٥ كيلووات ساعة/ فرد. بلغ المتوسط العالمى لنصيب الفرد من الطاقة الكهربائية نحو ٢٩٦٠ كيلووات ساعة/ فرد حيث يعنى ذلك أن كل دول حوض النيل دون هذا المتوسط.

[١] سماح سيد المرسى (دكتور)، **إقتصاديات الطاقة الكهرومائية فى دول حوض النيل (فرص وإمكانات التكامل)**، مؤتمر الطاقة والمياه فى دول حوض النيل إمكانات التكامل والتنمية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

جدول (٤): إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادرها المختلفة ومتوسط نصيب الفرد منها فى دول حوض النيل ٢٠١٤.

الدولة	الطاقة الكهرومائية (جيجاوات ساعة)	الطاقة الحرارية (جيجاوات ساعة)	إجمالى إنتاج الكهرباء (جيجاوات ساعة)	% من إجمالى إنتاج دول الحوض	متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية (كيلووات ساعة/ الفرد)	% من إجمالى نصيب الفرد فى دول الحوض
مصر	١٢٧٥٥	١٥١١٣٤	١٦٣٨٨٩	٧٧.١	١٩٦٥.٤	٥٥
السودان	٧٨٨٤	٣٥٤٨	١١٤٣٢	٥.٤	٢٩٤.٩	٨.٣
جنوب السودان	٢١	٢٧٥	٢٩٦	٠.١	٢٥.٢	٠.٧
اثيوبيا	٧٣٠٦	٥٦٤	٧٨٧٠	٣.٧	٨١.٥	٢.٣
كينيا	٢٥٩٨	٣٥٤١	٦١٣٩	٢.٩	١٣٤.٨	٣.٨
الكونغو الديمقراطية	٨٨٢٠	١١	٨٨٣١	٤.٢	١٢٧.٣	٣.٦
رواندا	٢١٤	٣٠٨	٥٢٢	٠.٢	٤٣.١	١.٢
بوروندى	١٧٩	٤	١٨٣	٠.١	١٧.٥	٠.٥
تنزانيا	١٦٥٤	٤٣٨٥	٦٠٣٩	٢.٨	١١٩.٠	٣.٣
اريتريا	٠	٤٤٨٢	٤٤٨٢	٢.١	٦٨٥.٧	١٩.٢
اوغندا	٢٣٩٣	٦١٣	٣٠٠٦	١.٤	٧٧.٤	٢.٢
الإجمالى	٤٣٨٢٤	١٦٨٨٦٥	٢١٢٦٨٩	١٠٠	-	١٠٠

المصدر:١- الكتاب السنوى لاحصاء افريقيا ٢٠١٦ ٢- **المؤشرات الإقتصادية لدول حوض النيل:**

٢- المؤشرات الاقتصادية لدول حوض النيل

أ- الناتج المحلى الاجمالى (Gross Domestic Product (GDP:

يتضح من جدول (٥) أن قيمة الناتج المحلى الإجمالى لدول حوض النيل قدرت بنحو ٦٧٤.٦ مليار دولار عام ٢٠١٥، حيث تمثل نحو ٣٠.٢% من إجمالى الناتج المحلى لقارة أفريقيا. وقد قدرت قيمة الناتج المحلى الاجمالى لمصر بنحو ٣١١.٧٣ مليار دولار تمثل ٤٦% من إجمالى النتاج المحلى لدول الحوض، تليها السودان فى المركز الثانى بقيمة ناتج محلى إجمالى بلغ نحو ١٠٢ مليار دولار وبنسبة ١٥% من اجمالى دول الحوض، وتحتل كينيا وأثيوبيا المركز الثالث والرابع حيث بلغ قيمة الناتج المحلى الاجمالى نحو ٦٥.٥، ٦٣ مليار دولار وبنسبة ٩.٧%، ٩.٣% من اجمالى الناتج المحلى لدول الحوض على التوالى. وبالنظر الى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول حوض النيل عام ٢٠١٥، لوحظ أن اثيوبيا تأتى فى المقدمة حيث قدر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بها نحو ٩.٦% تليها الكونغو الديمقراطية بمعدل ٧.٧%، ثم تنزانيا ورواندا بمعدل ٧% و٦.٩% على التوالى. أما بالنسبة للسودان ومصر فبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بهما نحو ٤.٩% و٤.٢% على التوالى. بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى نحو ٣.٥% على مستوى القارة الأفريقية من نفس العام حيث يدل ذلك على أن معظم دول الحوض بدأت تحقق معدلات نمو عالية فى السنوات الأخيرة.

جدول (٥): الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد فى دول حوض النيل عام ٢٠١٥.

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	% من اجمالى الناتج المحلي الإجمالي لدول الحوض	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار	% من نصيب الفرد لدول الحوض	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
مصر	٣١١.٧٣	٤٦.٢	٣٤٠٧	٢٦.٧	٤.٢
السودان	١٠٢.١٦	١٥.١	٢٥٣٩	١٩.٩	٤.٩
جنوب السودان	١٣.٩٧	٢.١	١١٧٣	٩.٢	–
اثيوبيا	٦٣.٠٧	٩.٣	٦٣٥	٥	٩.٦
كينيا	٦٥.٥٣	٩.٧	١٤٢٣	١١.٢	٥.٥
الكونغو الديمقراطية	٣٢.٧٩	٤.٩	٤٢٤	٣.٣	٧.٧
رواندا	٧.٨٥	١.٢	٦٧٦	٥.٣	٦.٩
بوروندى	٢.٥٩	٠.٤	٢٣١	١.٨	٤.١–
تنزانيا	٤٧.٣٨	٧.٠	٨٨٦	٦.٩	٧
اريتريا	٣.٨٥	٠.٦	٧٥٤	٥.٩	–
اوغندا	٢٣.٧٠	٣.٥	٦٠٧	٤.٨	٥.٣
الاجمالى	٦٧٤.٦٣	١٠٠	–	١٠٠	–
أفريقيا	٢٢٣٣.٤١	–	١٩٣٢	–	٣.٥

*% إجمالي الناتج المحلى لدول الحوض من إجمالى أفريقيا= ٣٠.٢

المصدر: الكتاب السنوى لاحصاء افريقيا ٢٠١٦

ب- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي Per Capita GDP:

تصنف دول حوض النيل طبقاً لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى GDP الى دول ذات دخل منخفض (٩٩٥ دولار فأقل) مثل إثيوبيا، رواندا، بوروندى، تنزانيا، إريتريا، أوغندا والكونغو الديمقراطية، بينما تقع كل من مصر، السودان، جنوب السودان، كينيا ضمن الدول ذات الدخل المتوسط (٩٦٦ دولار- ٣٩٤٥ دولار) وذلك وفقاً لتصنيف البنك الدولى عام ٢٠٠٩[١]. بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالى فى مصر نحو ٣٤٠٧ دولار، تليها السودان فى المرتبة الثانية بنحو ٢٥٣٩ دولار. أما بالنسبة لكل من رواندا، إثيوبيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية وبوروندى فتأتى فى المؤخرة حيث بلغ متوسط نصيب الفرد بها من الناتج المحلي الإجمالى نحو ٦٧٦، ٦٣٥، ٦٠٧، ٤٢٤، ٢٣١ دولار على التوالي، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى على مستوى القارة نحو ١٩٣٢ دولار عن نفس العام وذلك كما هو موضح بجدول (٥).

جـ- مكونات الناتج المحلى الإجمالى:

تختلف دول حوض النيل فيما بينها من حيث مكونات الناتج المحلى الإجمالى. فبالنسبة لمساهمة الزراعة فى الناتج القومى الإجمالى، تبين أن غالبية دول الحوض بإستثناء مصر، تمثل مساهمة الزراعة بها ما يزيد عن نحو ٢٥% من الناتج المحلى الاجمالى. فى حين تنخفض نسبة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى فى معظم دول الحوض بإستثناء مصر والكونغو الديمقراطية حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الصناعة بهما نحو ٣٩، ٤٦.٥% على التوالى، بينما بلغ المتوسط العام لدول الحوض نحو ٢٣.٧% وعلى مستوى القارة نحو ٣٠.٩%. وأخيراً مساهمة قطاع الخدمات حيث بلغ متوسط مساهمته فى إجمالى قيمة الناتج المحلى نحو ٤٦.٦% وعلى مستوى القارة نحو ٥٢.٨% وذلك كما هو موضح بجدول (٦).

[١] منى عبد الحليم حسين، **أثر إتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا على التجارة الزراعية المصرية**، (رسالة دكتوراة)، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

جدول (٦): مكونات الناتج المحلى الإجمالى لدول حوض النيل خلال عام ٢٠١٤

الدولة	الزراعة %	الصناعة %	الخدمات %
مصر	١١.١	٣٩	٤٩.٩
السوادن	٣٢.٥	٢١.٢	٤٦.٣
جنوب السودان	–	–	–
اثيوبيا	٤١.٩	١٤.٧	٤٣.٣
كينيا	٣١	١٩.٨	٤٩.٢
الكونغو الديمقراطية	٢٠.١	٤٦.٥	٣٣.٥
رواندا	٣٥	١٥.٢	٤٩.٨
بوروندى	٤٢.٣	١٧	٤٠.٧
تنزانيا	٣١.٥	٢٥	٤٣.٥
اريتريا	٢٣.٦	١٧.٢	٥٩.٢
اوغندا	٢٧	٢١.٩	٥١.١
المتوسط	٢٩.٦	٢٣.٧٥	٤٦.٦٥
أفريقيا	١٦.٣	٣٠.٩	٥٢.٨

المصدر: ١- الكتاب السنوى لاحصاء افريقيا ٢٠١٦

٢- المؤشرات الاجتماعية فى دول حوض النيل:

أ- قيمة دليل التنمية البشرية:

يتضح من بيانات جدول (٧) أن قيمة دليل التنمية البشرية ٢٠١٣ والخاص بدول حوض النيل تراوح بين حد أدنى ٠.٣٣٨ للكونغو الديمقراطية وحد أقصى ٠.٦٨٢ لمصر، بينما تقع باقى دول الحوض بين هاتين القيمتين. وتصنف جميع دول حوض النيل ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ما عدا مصر والتى تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، حيث بلغ قيمة دليل التنمية البشرية على مستوى العالم نحو ٠.٧٠٢ وذلك من نفس العام. هذا ويشير دليل التنمية البشرية الدولى لعام ٢٠١٣ الى أن البلدان الأقل نمواً فى العالم يبلغ قيمة دليل التنمية البشرية لها نحو ٠.٤٨٧ وهذا يدل على أن معظم دول حوض النيل ضمن الدول الأقل نمواً على مستوى العالم. أما بالنسبة لترتيب دول حوض النيل على مستوى العالم من حيث دليل التنمية البشرية، فتأتى مصر فى المقدمة حيث إحتلت الترتيب رقم ١١٠ على مستوى العالم، تليها كينيا بترتيب ١٤٧، فى حين جاءت معظم دول الحوض فى ترتيب متأخر على المستوى العالمى من حيث دليل التنمية البشرية، حيث يدل ذلك وبطريقة أخرى أيضاً على تدنى قيمة دليل التنمية البشرية لمعظم دول الحوض ووقوعها ضمن البلدان الأقل نمواً.

جدول (٧) مؤشرات التنمية البشرية لدول حوض النيل

الدولة	الترتيب فى دليل التنمية البشرية ٢٠١٣	قيمة دليل التنمية البشرية ٢٠١٣	متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٢٠١٣	نسبة الحضر % من إجمالى السكان ٢٠١٥	معدل الأمية % فى متوسط الفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)
مصر	١١٠	٠.٦٨٢	٧١.٢	٤٣	٢٥.٣
السوادن	١٦٦	٠.٤٧٣	٦٢.١	٣٣.٨	٢٤.٩
جنوب السودان	–	–	٥٥.٣	١٨.٨	٦٨
اثيوبيا	١٧٣	٠.٤٣٥	٦٣.٦	١٩.٥	٥٠.٩
كينيا	١٤٧	٠.٥٣٥	٦١.٧	٢٥.٦	٢٢
الكونغو الديمقراطية	١٨٦	٠.٣٣٨	٥٠	٤٢.٥	٢٣.٨
رواندا	١٥١	٠.٥٠٦	٦٤.١	٢٨.٨	٣٠.٦
بوروندى	١٨٠	٠.٣٨٩	٥٤.١	١٢.٦	١٤.٤
تنزانيا	–	٠.٤٨٨	٦١.٥	٣١.٦	٢٠.٣
اريتريا	١٨٢	٠.٣٨١	٦٢.٩	٢٢.٦	٢٧.٣
اوغندا	١٦٤	٠.٤٨٤	٥٩.٢	١٦.١	٢٨
أفريقيا	-	-	-	٤٠	٣٧

المصدر: ١- الكتاب السنوى لاحصاء افريقيا ٢٠١٦ ٢ – برنامج الامم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤.

ب- متوسط العمر المتوقع عند الولادة:

هو عبارة عن عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفاة المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة فترة حياته[١]. جاءت مصر فى المرتبة الأولى من حيث متوسط العمر المتوقع عند الولادة لسكان دول حوض النيل عام ٢٠١٣، حيث تراوح متوسط العمر المتوقع عند الولادة بين حد أقصى بلغ نحو ٧١.٢ سنة فى مصر وحد أدنى بلغ نحو ٥٠ سنة فى الكونغو الديمقراطية، فى حين بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة على مستوى العالم نحو ٧٠.٨ سنة وبهذا تصنف جميع دول حوض النيل ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة ما عدا مصر والتى تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وذلك كما هو موضح بجدول (٧).

جـــ- نسبة الحضر من إجمالى السكان:

كما يتضح من جدول (٧) أن نسبة الحضر من إجمالى السكان بدول حوض النيل تتراوح بين حد أدنى فى بوروندى بلغ نحو ١٢.٦% وحد أقصى فى مصر بلغ نحو ٤٣%، حيث جاءت مصر فى المرتبة الأولى من حيث نسبة سكان الحضر الى إجمالى السكان عام ٢٠١٥، تليها الكونغو الديمقراطية بنسبة ٤٢.٥% ثم السودان بنسبة ٣٣.٨%، فى حين تجاوزت نسبة الحضر من إجمالى سكان العالم النصف عام ٢٠١٤، ونحو ٤٠% على مستوى القارة الأفريقية. يتضح مما سبق أن معظم دول حوض النيل تعتمد بشكل أساسى على قطاع الزراعة كمصدر للدخل حيث يعيش معظم سكانها بالمناطق الريفية.

د- معدل الأمية:

تشير بيانات جدول رقم (٧) الى متوسط معدل الأمية لدول حوض النيل فى الفترة (٢٠١١- ٢٠١٥)، تأتى بوروندى فى مقدمة دول حوض النيل بأقل معدل أمية بلغ نحو ١٤.٤%، تليها كلا من تنزانيا وكينيا بمعدل أمية بلغ نحو ٢٠.٣، ٢٢% على التوالى. فى حين إثيوبيا وصل معدل الأمية بها كمتوسط عن الفترة (٢٠١١- ٢٠١٥) الى نحو ٥١% حيث يعد ذلك معدلاً مرتفعاً بالمقارنة بباقى دول الحوض، بينما بلغ متوسط معدل الأمية على مستوى القارة نحو ٣٧% وذلك خلال نفس الفترة.

ه- خط الفقر الدولي:

يتضح من جدول (٨) أن نسبة سكان دول حوض النيل والذين يعيشون تحت خط الفقر ويحصلون على دخل يمثل نحو ١.٢٥ دولار/ اليوم، تتراوح ما بين حد أدنى يبلغ نحو ١.٧% فى مصر وحد أقصى يبلغ نحو ٨٧.٧% فى الكونغو الديمقراطية، وبهذا تكون مصر هى الأقل فقراً بين دول الحوض والكونغو الديمقراطية هى الأكثر فقراً، وبصفة عامة يدل هذا المؤشر على أن معظم دول حوض النيل ترتفع بها معدلات الفقر بإستثناء بعض الدول القليلة، ومن هنا يمكن التركيز على فرص التعاون المشترك من أجل خفض نسب الفقر وزيادة معدلات التنمية الإقتصادية فى دول الحوض.

جدول (٨) الفقر وتوزيع الدخل فى دول حوض النيل

الدولة	السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الدولي (١.٢٥ دولار/اليوم) (٢٠٠٢-٢٠١٢) ٪	معامل جينى للتركز ٢٠١٣
مصر	١.٧	٣٠.٨
السوادن	٣٤.٤	٣٥.٣
جنوب السودان	-	٤٥.٥
اثيوبيا	٣٠.٦٥	٣٣.٦
كينيا	٤٣.٣٧	٤٧.٧
الكونغو الديمقراطية	٨٧.٧٢	٤٤.٤
رواندا	٦٣.١٧	٥٠.٨
بوروندى	٨١.٣٢	٣٣.٣
تنزانيا	٦٧.٨٧	٣٧.٦
اوغندا	٣٨.٠١	٤٤.٣

*عدم توفر البيانات لدولة إريتريا

المصدر: ١- الكتاب السنوى لاحصاء افريقيا ٢٠١٦ ٢- برنامج الامم المتحدة الإنمائى، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٤.

[١] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، **تقرير التنمية البشرية**، ٢٠١٤.

وبالنظر الى قيم معامل جينى للتركز لدول حوض النيل، حيث يقيس الفارق في توزيع الدخل بين الأفراد والأسر المعيشية في بلد معيّن نسبة إلى التوزيع المتساوي التام، والنقطة صفر تشير إلى المساواة التامة، والنقطة ١٠٠إلى انعدام المساواة، تأتى مصر على رأس دول حوض النيل والتى ينخفض بها قيمة معامل جينى للتركز حيث بلغت قيمة المعامل لهذه الدول نحو ٣٠.٨ حيث يدل ذلك على قلة التفاوت فى توزيع الدخل، أما رواندا وكينيا فجاءت قيمة المعامل من أكبر القيم بين دول حوض النيل والذى يدل على زيادة التفاوت فى توزيع الدخل فى هذه الدول.

ثانياً: التحليل الرباعى (SWOT Analysis) للموارد الإقتصادية لدول حوض النيل

١. نقاط القوة strengths:

* تتمتع دول حوض النيل بالأراضي الزراعية الخصبة حيث تشكل المساحة الزراعية ما يزيد عن ٤٥% من مساحة دول الحوض والتى يمكن إستغلالها فى مشروعات التوسع الزراعى الأفقى بما يحقق الإكتفاء الذاتى لهذه الدول ويتيح فرصاً لتصدير المنتجات الزراعية وجلب المزيد من العملة الصعبة.
* وفرة الموارد المائية بدول الحوض حيث منابع نهر النيل، كذلك فإن معظم هذه الدول غنية بمياه الأمطار والبحيرات العذبة وما لذلك من فرص للإستفادة من هذه الموارد المائية فى التوسع الزراعى وتوليد الطاقة الكهرومائية.
* وفرة العنصر البشرى بدول حوض النيل حيث عدد السكان الكبير وما يمثله من قوة بشرية عاملة يمكن إستغلالها فى مشروعات التنمية المشتركة.
* حققت معظم دول الحوض معدلات مرتفعة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى لدول الحوض عام ٢٠١٤ نحو ٦.٧% مقارنة بالمتوسط العام على مستوى القارة والذى بلغ نحو ٣.٩% من نفس العام.
* تتمتع معظم دول الحوض بالعديد من الثروات المعدنية والبترولية والتى تصدر فى صورتها الخام فى أغلب الحالات، وما لذلك من إمكانيات للتصنيع وزيادة القيمة المضافة لهذه الثروات والذى ينعكس بدوره على زيادة العائد منها بالإضافة الى إستيعاب العديد من الطاقات البشرية المتوفرة مما يكون له من أثر إيجابى فى خفض نسب البطالة.

٢. نقاط الضعف Weaknesses:

* بالرغم من وفرة الأراضى الزراعية الخصبة فى العديد من دول الحوض، إلا أن نسبة كبيرة من هذه الأراضى غير مستغلة كما هو الحال فى السودان، إريتريا، تنزانيا، أوغندا وباقى دول الحوض وذلك بإستثناء مصر والتى يستغل بها ما يزيد عن ٧٤% من مساحة الأراضى الزراعية، حيث يرجع السبب فى ذلك الى نقص الموارد المالية والخبرات الفنية، كذلك الطوبوغرافية الصعبة فى بعض دول الحوض والتى لا تمكن من إستغلال مساحات شاسعة من هذه الأراضى.
* يعانى قطاع الزراعة فى أفريقيا بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة من العديد من المشكلات مثل إنخفاض الإنتاجية، الجفاف المتكرر، مشاكل التصحر والتعرية، نقص الموارد المائية وضعف إستخدام الأساليب الحديثة فى الزراعة، وذلك بالرغم من أهمية هذا القطاع حيث يساهم بنسبة كبيرة فى الناتج المحلى الإجمالى بهذه الدول قدرت بنحو ٣٠% كمتوسط لإجمالى دول الحوض عام ٢٠١٤، بالإضافة الى أنه يوظف ما يزيد عن نحو ٦٦% من السكان.
* ضعف مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى لمعظم دول حوض النيل وذلك بإستثناء مصر، حيث بلغ متوسط مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى لدول الحوض نحو ٢٤% عام

٢٠١٤، كما أن هذا القطاع يتسم بعدم الحداثة ونقص التمويل والتطوير وأن معظم انتاجه من الصناعات الأولية والسلع الإستهلاكية.
* إرتفاع أعداد السكان بشكل سريع يفوق معدلات التنمية فى هذه البلدان، حيث بلغ متوسط معدل نمو السكان بدول الحوض نحو ٢.٧% عام ٢٠١٥ الأمر الذى يؤدى الى الضغط على الموارد والبنى التحتية الضعيفة والمتهالكة نتيجة الحروب والنزاعات المستمرة فى معظم دول الحوض.
* قدر الناتج المحلى الإجمالى لدول حوض النيل مجتمعة نحو ٦٧٥ مليار دولار عام ٢٠١٥، ساهمت مصر فقط بنحو ٤٦% من قيمته، حيث تعد تلك القيمة منخفضة جداً إذا ما قورنت بقيمة الناتج المحلى الاجمالى بالعديد من الدول، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة الناتج المحلى الإجمالى لنيجيريا فقط لنفس العام نحو ٤٦٥ مليار دولار أى ما يمثل نحو ٦٩% من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى لدول حوض النيل مجتمعة.
* على الرغم من غنى منطقة حوض النيل بالموارد الطبيعية، إلا أنها تعاني ظروفاً اقتصادية متدهورة ومتدنية. حيث يعزى الجانب الأكبر من هذا التدهور إلى ضعف التنمية البشرية، وضعف القدرة على استغلال الموارد الطبيعية، وإنتشار النزاعات الداخلية والحروب الأهلية.
* تحتل معظم دول حوض النيل المرتبة الأخيرة في دليل التنمية البشرية في العالم عام ٢٠١٣ بإستثناء مصر التي تقع ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وتحتل المرتبة ١١٠ على مستوى العالم.
* تتصف العديد من دول الحوض بكونها دول حبيسة، كذلك عدم وجود البنية التحتية الأساسية فى العديد منها والذى بدوره يقلل من فرص تنمية التجارة البينية بين مصر وهذه الدول.
* إرتفاع معدلات النمو الحضرى فى دول حوض النيل مما يزيد من الضغوط على المدن الكبرى وظهور العديد من المشكلات والمخاطر مثل الاكتظاظ السكاني، البطالة، الازدحام المروري، ظهور العشوائيات، ارتفاع نسبة الجريمة، الضغط على الخدمات، تردي الحالة الصحية، مما أدى إلى وجود ظهور الفقر فى هذه المناطق.
* إرتفاع معدلات التضخم فى دول حوض النيل، وإنخفاض الدخول، وضعف مؤسسات التمويل وغياب المعلومات السوقية وضعف الهياكل الإدارية.
* تدهور قيمة عملة العديد من دول حوض النيل أمام الدولار وما لذلك من أثر على إرتفاع معدلات التضخم بما يؤثر على مستويات المعيشة حيث إنخفاض الدخول الحقيقية وزيادة الفقر، لكون معظم هذه الدول تعتمد على الإستيراد من الخارج لسد عجز الإنتاج فى القطاعات المختلفة.

٣. الفرص Opportunities:

* يوجد بدول حوض النيل ما يقرب من ٣ مليون كم٢ من الأراضى الزراعية، ليست فى جملتها صالحة للزراعة ولكن يمكن إستغلال الجزء الأكبر منها حيث تتمتع بخصوبة جيدة جداً كذلك وفرة الموارد المائية بما يمكن معه التوسع فى مشروعات الإستثمار الزراعى لتحقيق الإكتفاء الذاتى بدول الحوض كذلك الإنتاج من أجل التصدير.
* يوجد بدول حوض النيل العديد من الأنهار والبحيرات العذبة مثل نهر النيل والكونغو والبحيرات مثل بحيرة فكتوريا وألبرت وإدوارد، فبحيرة فكتوريا تعتبر ثانى أكبر بحيرات المياه العذبة فى العالم من حيث المساحة، حيث تبلغ مساحتها نحو ٦٨ ألف كم٢ وتقع بحيرة فكتوريا فى ثلاث دول هى أوغندا، كينيا وتنزانيا.
* التنوع المناخى الكبير فى دول الحوض بين المناخ الإستوائى، الساحلى والصحراوى، كذلك تنوع مواسم ومعدلات سقوط الأمطار وما فى ذلك من فرص لتنوع الحاصلات بالمناطق المختلفة وزيادة التجارة البينية القائمة على التكامل التجارى.

٤. التهديدات threats:

* تشهد القارة الأفريقية بما فيها دول حوض النيل العديد من التغيرات المناخية والمتمثلة فى قلة معدلات الأمطار، إرتفاع درجات الحرارة، مشاكل التصحر والتعرية وزيادة مخاطر الفيضانات، حيث قد تعمل هذه التغيرات على إنخفاض الإنتاجية الزراعية، إنقراض العديد من الفصائل النباتية والحيوانية، غرق بعض المناطق الساحلية وغيرها من المخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية.

* إنتشار الحروب الأهلية والإضطرابات السياسية فى العديد من دول الحوض مما يؤثر على قدرة هذه الدول على التنمية الإقتصادية.

ثالثاً: فرص الاستثمار والمشروعات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل

تمهيد:

يتناول هذا الجزء سبل تعزيز التعاون المشترك بين مصر ودول حوض النيل، حيث سيتم التركيز على الفرص المتاحة للتعاون فى المجالات الاقتصادية المختلفة والتى من أهمها فرص الإستثمار المتاحة والمشروعات المشتركة مع دول الحوض، وفيما يلى أهم فرص الاستثمار المتاحة لتعزيز التعاون الاقتصادى المشترك بين مصر ودول حوض النيل:

أولاً: فرص الاستثمار فى السودان

يزخر السودان بالموارد الطبيعية حيث الاراضى الزراعيه وموارد المياه العذبة من مصادر متعدده كألانهار والامطار والمياه الجوفيه اضافه الى الغابات والمراعى والثروه الحيوانيه والثروات المعدنيه التى تشمل الذهب وبعض المعادن النفيسة والثروة البترولیه. ويتميز السودان بوفرة المواد الخام لمعظم الصناعات، كذلك يتميز بوفرة الموارد البشريه التى تتمثل فى العماله الفنيه والمدربة وبأجور تقل كثيراً عن الدول الاخرى[١].

– الإستثمار فى الإنتاج الزراعى

يعتبر السودان بلد غني بالموارد الطبيعية حيث يقوم اقتصاده علي الإنتاج الزراعي والحيواني، حيث تمثل الزراعة العمود الفقري للاقتصاد وتقوم عليها معظم الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وفيما يلى أهم فرص الإستثمار فى قطاع الزراعة بالسودان والتى يمكن الإستفادة منها لتعزيز التكامل المصرى السودانى.

أ– الإستثمار فى الإنتاج النباتى:

تقدر الأراضي الصالحة للزراعة فى السودان بحوالي ٢٠٠ مليون فدان، المستغل منها حالياً لا يتجاوز ١٥% أي حوالي ٣٠ مليون فدان. وتقدر حصة السودان من مياه النيل حسب اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩م بنحو ١٨.٥ مليار م٣ سنوياً، وتنتشر مصادر المياه الجوفية في أكثر من٥٠% من مساحة السودان ويقدر مخزونها بنحو ١٥.٢ مليار م٣.

– فرص الاستثمار المتاحة:

تشمل فرص الإستثمار المتاحة فى مجال الإنتاج النباتى إنتاج المحاصيل الحقلية كالقمح، الذرة الشامية، عباد الشمس، فول الصويا، بنجر السكر، الخضر والفاكهة، الاعلاف والنباتات الطبيعية والعطرية. ومن أمثلة بعض هذه المشروعات ما يلى:

١– احياء مشروع المنطقة التكاملية بين جنوب مصر وشمال السودان وهى بين أسوان ووادى حلفا، حيث يتيح المشروع تخصيص أكثر من ستة ملايين فدان من الاراضي الزراعية الخصبة في منطقة

[١] وزارة الاستثمار السودانية http://www.sudaninvest.org/default.htm

وادي حلفا وقرب الحدود المصرية للشركات الزراعية المصرية وفق عقود ملكية انتفاع طويلة الاجل.
ومن أمثلة المشروعات الزراعية القائمة فى وادى حلفا مايلى:
٢- مشروع (ارقين- جمي) حيث يقع في سهل جمي بالولاية الشمالية علي الضفه الغربية للنيل غرب مدينة وادي حلفا تقريباً، وتبلغ المساحة المقدرة للمشروع ٢٠٠ الف فدان. يتميز المشروع بقربه من الطرق الممهدة ووجود وسائل النقل بالسكة الحديد والنقل الجوي. يهدف المشروع الى زراعة المحاصيل الغذائية والنقدية لتحقيق الامن الغذئي والمساهمة في زيادة حصيلة البلاد من العملات الصعبة من خلال التصدير، كذلك خلق فرص عمل والمساهمة في تنمية منطقة المشروع. ومن أهم المنتجات الزراعية بالمشروع القمح، الذرة الشامية، زهرة الشمس، فول الصويا، بنجر السكر، الخضر والفاكهة، الاعلاف، النباتات الطبيعية والعطرية والانتاج الحيواني. هذا وتبلغ التكاليف الاستثمارية للمشروع نحو ١٤٢ مليون دولار.

ب- الإستثمار فى إنتاج اللحوم:

يتميز السودان بحكم موقعه وإتساع مساحته وتنوع مناخه بثروة حيوانية ضخمة تقدر بنحو ٣٠ مليون رأس من الماشية والجاموس ونحو ٧٠.٥ مليون رأس من الأغنام والماعز[١].

- فرص ومجالات الاستثمار في مجال اللحوم بالسودان

تعكف الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى والتى تضم مصر فى عضويتها، على تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنتاج وتصنيع اللحوم الحمراء في جمهورية السودان، ويهدف المشروع الى تغطية الفجوة الغذائية للحوم الحمراء في الدول العربية من خلال إقامة مشروع متكامل لإنتاج وتسمين وجزر وتسويق وتصدير اللحوم الحمراء (حيوانات حية، مقطعات لحوم، مصنعات لحوم) بنوعية وبمواصفات عالمية وبطاقة سنوية على النحو التالي[٢]:

تسمين ٥٠٠ ألف رأس من الأغنام للهدي وللتصدير الحي، تسمين ١٥٠ ألف رأس من الضأن وتجهيزها للسوق المحلي والتصدير، تسمين ٤٥ ألف رأس من الأبقار وتجهيزها للسوق المحلي وللتصدير، وتخصيص ١٥ ألف رأس من الأبقار لتصنيع اللحوم.

- فكرة المشروع:

يتم شراء الأغنام والعجول وجمعها في مراكز التجميع في ولايات السودان المختلفة ومن ثم نقلها إلى مراكز التسمين في غرب أم درمان وشمال كردفان. كذلك ذبح المواشي وتجهيزها وتصنيعها بالمجزر المُعد لهذا الغرض ومن ثم تسويقها بالسوق المحلي وأسواق التصدير إلى الدول العربية المختلفة.

- مكونات المشروع:

يتكون المشروع من وحدة تسمين حيوانات بطاقة ٤٥ ألف رأس من الأبقار و ١٥٠ ألف رأس من الأغنام بولاية الخرطوم. بالإضافة الى مجزر حديث بطاقة ٢٥٠ رأس من الأبقار و٢٥٠٠ رأس من

[١] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) http://www.fao.org/faostat

[٢] الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى https://www.aaaid.org/ar/

الأغنام يومياً للمشروع وتقديم خدمات للمصدرين. كذلك مصنع لتصنيع اللحوم بطاقة ١٠ طن/ يوم، ومختبر لفحص اللحوم للمصنع وتقديم خدمات للمصدرين.

- التكلفة الاستثمارية:

قدرت التكلفة الاستثمارية للمشروع المقترح بنحو ١١٩ مليون دولار أمريكي. هذا وجاري العمل على تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع من قبل الهيئة وذلك بجمع وتسمين الماشية وتصديرها حية، كما يجري العمل على الترويج لاستكمال المشروع.

ثانياً: فرص الاستثمار فى تنزانيا

تعتبر الزراعة هى عصب الاقتصاد التنزانى، حيث يمثل إنتاج القطاع الزراعى نحو ٣١.٥% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى، كما يساهم هذا القطاع بنحو ٨٥% من قيمة الصادرات الخارجية، كما شهدت معدلات النمو فى تنزانيا تحسناً ملحوظا في الفترة الأخيرة في مجالات الإنتاج الصناعي واستخراج المعـــادن وخاصـــة الـــذهب والبترول واكتشافات الغاز. هذا ويوجد العديد من فرص الإستثمار فى تنزانيا يمكن حصر أهمها فيما يلى:

١- فرص الاستثمار الزراعى فى تنزانيا:

تتكون الحاصلات الرئيسية فى تنزانيا من الأرز، الذرة، النباتات الدرنية، القطن، البن، القرنفل، السيسل، الكاسافا، قصب السكر ونخيل الزيت. هذا وتشكل الثروة الحيوانية أيضاً دعامة اقتصادية هامة في البلاد. وفيما يلى أهم قطاعات الإستثمار الزراعى والتى يمكن استغلالها لتعزيز التعاون المصرى التنزانى فى هذا المجال:

أ- الاستثمار فى الثروة الحيوانية:

تحتل تنزانيا المركز الرابع بين دول حوض النيل من حيث حجم الثروة الحيوانية وذلك بعد السودان، إثيوبيا وكينيا، حيث تقدر أعداد الماشية بها بنحو ٢٢.٧ مليون، والأغنام والماعز بنحو ٢٢ مليون. كذلك يتم إنتاج ما يقرب من ٢ مليون طن من الألبان سنوياً، كما أنها تصدر الجلود عالية الجودة الى العديد من الأسواق. كما أن هناك فرص للاستثمار فى مجال الانتاج الحيوانى بصفة عامة كذلك فى مجال صناعات وتعبئة وحفظ اللحوم بصفة خاصة حيث تفتقر تنزانيا الى تلك الصناعات.

ب- الاستثمار فى الانتاج السمكى:

تتمتع تنزانيا بإمكانيات كبيرة تجعلها غنية بالثروة السمكية، حيث تنتشر المصايد السمكية بها متمثلة فى المياه المالحة والعذبة والمصايد السمكية، وتتمتع تنزانيا بسواحل واسعة على البحيرات حيث تقع بها بحيرة فيكتوريا أكبر بحيرة فى أفريقيا كما يحيط بها المحيط الهندى. تنتج تنزانيا نحو ٣٨٣ ألف طن من الأسماك، كما بلغت صادراتها منها نحو ٥٩ ألف طن عام ٢٠١٣، وبلغ المتاح للاستهلاك المحلى نحو ٢٧٧ الف طن، حيث يفوق إنتاجها إستهلاكها المحلى وتشتهر تنزانيا بتصدير العديد من أنواع الأسماك وأهمها الفيليه والجمبرى الى أوروبا. يمتلك الاستزراع المائي في تنزانيا إمكانات هائلة، إلا أنها غير مستغلة بالشكل الكامل، كما أنها تمتلك مقومات هائلة لاستزراع الجمبري، بدءاً من إقليم "طانجا" في أقصى الشمال حتى منطقة "مطوارا" في أقصى الجنوب، وقد بلغت المساحة التي تصلح لاستزراع الجمبري حوالى ٣ آلاف هكتار، يقدر إنتاجها بحوالي ١١.٣٥ ألف طن. وعلى الرغم من ذلك، يتم إستخدام الطرق التقليدية فى الصيد فى أغلب المناطق وهو ما يرجح مزيد من فرص الاستثمار المصرى فى هذا المجال.

٢- الإستثمار فى مجال التصنيع

من أهم الإستثمارات المصرية فى هذا المجال قيام الشركة القابضة للصناعات الغذائية بتأسيس أكبر مصنع لإنتاج السكر من القصب فى تنزانيا باستثمارات تصل لنحو ٢٠٠ مليون دولار وعلى مساحة تصل لنحو ٥٠ ألف فدان. حيث أن تنزانيا لديها عجز فى السكر يصل لنحو ٣٠٠ ألف طن سنوياً ومع سد هذا العجز يمكن تصدير الفائض الى مصر ولدول حوض النيل الاخري.

ثالثاً: فرص الاستثمار فى إثيوبيا

تعد إثيوبيا واحدة من أسرع الاقتصادات نموا في العالم. وعلى مدى العقد الماضي، سجلت إثيوبيا معدلات نمو في الناتج المحلي الإجمالي على التوالي بلغت أكثر من ١٠.٥٪ ومن المتوقع أن تستمر هذه المعدلات على مدار السنوات المقبلة. وقد ساهم ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي، وتوفير بنية تحتية أفضل، والنمو المتتالي لحجم السوق، وانفتاح الحكومة للاستثمار الأجنبي المباشر، في استقطاب المستثمرين الى إثيوبيا في السنوات القليلة الماضية، حيث تصنف أثيوبيا من أفضل ١٠ وجهات استثمارية في أفريقيا، حيث سجلت تغيرا بنسبة ١٠٠٪ في تدفقات االستثمار الأجنبي المباشر[١]. وفيما يلى أهم فرص الإستثمار المتاحة فى إثيوبيا:

١- فرص الاستثمار الزراعى فى إثيوبيا

تتميز إثيوبيا بوفرة الموارد الطبيعية التى تجعلها مؤهلة لجذب الإستثمار الزراعى، حيث الأراضى الخصبة وموارد المياه الوفيرة والثروة الحيوانية الضخمة والمساحات الشاسعة من الغابات. تعتبر الزراعة هي الدعامة الرئيسية للاقتصاد الإثيوبي حيث يعمل بها نحو ٧٧٪ من السكان وتشكل نحو ٤٢% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى ولها دورا رئيسيا في توفير المواد الخام ومدخلات الصناعة. تتميز إثيوبيا بإنتاج محاصيل الزيوت، البقول، الجذور والدرنات والقهوة والشاي والألبان. كما تمتلك إثيوبيا ثروة ضخمة من رؤوس الحيوانات الحية، وفيما يلى أهم قطاعات الإستثمار الزراعى التى يمكن استغلالها لتعزيز التعاون المصرى الإثيوبى:

أ- الإستثمار فى الإنتاج النباتى:

تبلغ مساحة الأراضي فى إثيوبيا حوالي ١١١.٥ مليون هكتار، منها ٧٤.٣ مليون هكتار صالحة للزراعة. هذا وقد تم تحديد ثمانية عشر منطقة زراعية رئيسية في البلاد، وتوفير أكثر من ٣ ملايين هكتار من الأراضي الزراعية للاستثمار. تعد إثيوبيا واحدة من أكبر فرص الاستثمار الزراعي في القارة الأفريقية، ومن أهم محاصيل الإنتاج النباتى قصب السكر، البستنة، زراعة الأزهار، الغابات (بما في ذلك زراعة الأشجار المطاطية) ومحاصيل الألياف كالقطن والجوت[٢].

- فرص الاستثمار المتاحة:

*** الفاكهة والخضراوات:**

ومن أهمها المانجو، الموز، البابايا، الأفوكادو، الحمضيات، العنب، والأناناس وهي الأكثر شيوعا فى المناطق الاستوائية وشبه الاستوائية المزروعة. وتشمل الخضروات التي تزرع في إثيوبيا الفاصوليا الخضراء، البازلاء، القرنبيط، البامية، الطماطم، الفلفل الحار الأخضر، البطاطا، الباذنجان، الخيار، البصل وغيرها. كذلك يتوفر الكثير من الأراضي المتاحة لزراعة الفاكهة والخضروات العضوية.

[١,٢] Ethipian Investment Commission, EIC, http://www.investethiopia.gov.et/

*** الزهور:**

تعد إثيوبيا رابع أكبر مصدر غير أوروبي في الاتحاد الأوروبي إلى سوق الأزهار المقطوفة، وهي ثاني أكبر مصدر للزهور فى أفريقيا (بعد كينيا)، وتصدر إلى هولندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وكندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والشرق الأوسط الشرق، ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى.

*** الأعشاب والتوابل:**

التوابل الرئيسية المزروعة في إثيوبيا هي الزنجبيل، الفلفل الحار، الحلبة، الكركم، الكزبرة، الكمون والفلفل الأسود. ويستخدم ما يقرب من ١٢٢.٧ ألف هكتار لزراعة التوابل، مع إنتاج التوابل تصل إلى ٢٤٤ ألف طن سنويا. ومن أكثر المناطق المحتملة لزراعة التوابل هي أمهارا، أوروميا، المنطقة الشعبية وجامبيلا.

ب- الاستثمار فى الثروة الحيوانية:

تمتلك إثيوبيا ثروة حيوانية كبيرة تضم نحو ٥٤ مليون رأس من الماشية والأبقار ونحو ٥١ مليون من الأغنام والماعز، كما تنتشر بها المساحات الشاسعة من المراعى الطبيعية. وبالتالي يمكن أن تكون الفرص الاستثمارية المصرية الجاذبة تتمثل فى تربية وتسمين الماشية من أجل إنتاج اللحوم واستيرادها خاصة فى ظل الفجوة الغذائية البروتينية منها بمصر، كذلك الإستثمار فى مراكز تجهيز وتسويق اللحوم والألبان والبيض، كما أن هناك فرص للاستثمار أيضاً في إنتاج وتربية النعام وتربية التماسيح لإنتاج الجلود وتصديرها.

جـ- الاستثمار فى الانتاج السمكى:

تعتبر إثيوبيا بلد غير ساحلي يعتمد فقط على الموارد المائية الداخلية لتربية الأسماك، حيث قدر الإنتاج السنوي من الأسماك بإثيوبيا بنحو ٤٥.٦ ألف طن عام ٢٠١٥، كما قدر حجم الإستهلاك المحلى بنحو٩٥ ألف طن. يمثل سمك البلطى النيلى نحو ٦٠% من إنتاج الأسماك بالإضافة الى بعض الأنواع الأخرى كالقرموط. توجد فرص إستثمارية ضخمة لإنتاج أسماك المياه العذبة فى إثيوبيا نظراً لتوفر الموارد المائية العذبة المتمثلة فى نهر النيل ومياه البحيرات وغيرها. بالرغم من الإمكانيات الهائلة لإنتاج الأسماك فى هذا البلد، الا أن هذا القطاع ما زال يعانى من غياب التحديث وإنتشار المزارع البدائية الصغيرة التى تغطى مساحات لا تتجاوز ١٠% من مساحة المسطحات المائية المتاحة لإنتاج الاسماك[١]، وهو ما يرجح مزيد من فرص الاستثمار المصرى فى هذا المجال.

د- الاستثمار فى انتاج الغابات وعسل النحل:

يتوفر ما يقدر بنحو ٢.٥ مليون هكتار من الغابات الطبيعية في إثيوبيا، حيث هناك فرصاً للإستثمار في الإنتاج التجاري من الخشب وإنتاج المطاط الطبيعي. كما يتوفر بإثيوبيا ما يقدر بنحو ١٠ مليون من مستعمرات النحل، منها ٧.٥ مليون فى صورة خلايا والباقى منتشرة بالغابات والشقوق. تعتبر إثيوبيا الأولى في إنتاج العسل وشمع النحل وتصديره على مستوى أفريقيا، حيث يقدر إنتاج العسل الحالي بنحو ٢٤.٦ ألف طن سنوياً، لذلك تتوفر فرصاً جيدة للاستثمار المصرى في هذا المجال.

---

[١] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، **قسم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية،** http://www.fao.org/fishery/facp/ETH/en

٢- الإستثمار فى تصنيع الجلود

يعد العدد الكبير من الأبقار في إثيوبيا من بين الموارد الوفيرة فى البلاد والتي تشكل جلودها الأساس لأفضل الجلود في العالم. ومنذ عام ١٩٩٢، أنشأ أكثر من ٤٠ مستثمرا دوليا شركات لتصنيع الجلود في إثيوبيا والتى تزود أهم الماركات العالمية بمنتجاتها. بلغت صادرات الجلود فى البلاد نحو ٢٣ مليون دولار في عام ٢٠١٢. ومن فرص الاستثمار الهامة فى هذا المجال دباغة الجلود الكبيرة والصغيرة حتى المستوى النهائي، تصنيع الأمتعة (مثل حقائب اليد)، الأحذية، والملابس وأنشطة الدباغة والتصنيع المتكاملة.

رابعاً: فرص الاستثمار فى كينيا

تعتبر كينيا أكبر وأقوى اقتصاد في شرق ووسط أفريقيا، وعلى عكس العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، لا تعتمد كينيا على النفط أو على قطاعات اقتصادية قليلة فقط، بل تتنوع بها القطاعات الانتاجية التى تساهم فى خلق الناتج المحلى الإجمالى. وتعد كينيا هي الاقتصاد المهيمن في جماعة شرق أفريقيا، حيث تسهم بأكثر من ٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي لتلك المنطقة[١].

١- فرص الاستثمار الزراعى فى كينيا

يعتبر القطاع الزراعى من القطاعات الحيوية التى تمثل عصب الإقتصاد الكينى، حيث يعمل بهذا القطاع نحو ٩٠% من السكان ويساهم بنحو ٣١% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى. تشكل مساحة الأراضى الزراعية ما يقرب من نصف مساحة الدولة كما تتوفر الموارد المائية بكثرة والتى تتمثل فى مياه النهر والأمطار والبحيرات حيث تطل كينيا على بحيرة فيكتوريا أكبر بحيرات المياه العذبة فى أفريقيا والعالم. وفيما يلى أهم مجالات الإستثمار المتاحة فى هذا القطاع:

أ- الإستثمار فى الإنتاج النباتى:

يعد قطاع الإنتاج النباتى أحد القطاعات الأسرع نمواً في الاقتصاد، هذا وتوجد فرصاً واعدة للإستثمار المصرى في إنتاج وتصدير الشاي، البن، زهور القطف، محاصيل الزيوت والفاكهة والخضروات.

ب- الإستثمار فى الإنتاج الحيوانى:

تقدر أعداد رؤوس الماشية والأبقار فى كينيا بنحو ١٨ مليون ونحو ٤٣ مليون رأس من الأغنام والماعز. توجد فرص للاستثمار المصرى في تربية الماشية لإنتاج اللحوم والألبان لتوفر الإمكانيات الهائلة بكينيا من المراعى الطبيعية ومواد العلف غير التقليدية، كذلك فرص الأستثمار فى إنتاج وحفظ وتجهيز نحل العسل حيث توجد إمكانات ضخمة لم تستغل بعد في كينيا.

جـ- الاستثمار فى الانتاج السمكى:

تتوفر المسطحات الواسعة من المياه في كينيا حيث المحيط الهندي وبحيرة فيكتوريا مما يؤهلها بأن تكون غنية بالثروة السمكية. يبلغ إنتاج الأسماك فى كينيا نحو ٢٠٣ ألف طن عام ٢٠١٣، كما بلغت كمية صادرات الأسماك نحو ١٤ ألف طن، وبلغ المتاح للاستهلاك المحلى نحو ١٩٣ ألف طن، هذا وتمثل أسماك البلطي حوالي ٩٠% من إنتاج الأسماك المستزرعة في كينيا. وهناك توقعات بنمو الإنتاج السمكى بمعدل متسارع فى السنوات القادمة بفضل البدء فى تنمية الاستزراع المائي من خلال الجهود البحثية والتدريب كوسيلة لإزالة الفقر والجوع، هذا وتوجد فرصاً واعدة للإستثمار المصرى فى مجال إنتاج وتجهيز وتسويق الأسماك من تبريد وتخزين بارد.

[١] Kenya High Commission, http://kenyahighcommission.ca

٢- الإستثمار فى مجال التصنيع الزراعي

يعتمد هذا القطاع أساسا على الزراعة في الوقت الحالي، ويلعب دورا هاما في إضافة قيمة إلى الناتج الزراعي من خلال توفير الروابط الأمامية والخلفية مع القطاع الزراعي. ومن أهم الفرص الإستثمارية فى هذاالمجال صناعات تحميص البن وإنتاج القهوة منزوعة الكافيين للتصدير، صناعات طحن وتصنيع الشاي والسكر، صناعات زيوت الطعام مثل زيت بذرة القطن، زيت السمسم، زيت الذرة وزيت جوز الهند وغيرها وتصنيع الألبان ومنتجاتها وتصديرها.

خامساً: فرص الاستثمار فى أوغندا

يعد القطاع الزراعي أهم القطاعات الاقتصادية في أوغندا حيث يمثل ٢٧% من الناتج المحلي الاجمالي، ويستوعب ما يقرب من ٧٥% من الأيدي العاملة. يعد البن من أهم المحاصيل الزراعية حيث يشكل معظم عائدات التصدير وتعد أوغندا خامس أكبر منتج منه في العالم، كما تنتشر في شرق البلاد زراعة القطن والشاي، بينما تنشط زراعة التبغ في شمال وغرب البلاد. تنتشر الغابات والمراعي بشكل كبير في أوغندا مما أسهم في زيادة انتاج الأخشاب بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لتربية الماشية. تتميز أوغندا أيضاً بالثروة السمكية الكبيرة حيث تعد واحدة من أغنى مصايد الأسماك فى العالم لوجود نحو ١٣.٦ ألف ميل مربع من الشواطىء التى تطل على البحيرات والأنهار. وفيما يلى أهم فرص الإستثمار المتاحة فى قطاع الإنتاج الزراعى بأوغندا:

أ- الاستثمار فى الانتاج الحيوانى:

تقدر أعداد رؤوس الماشية والأبقار فى أوغندا بنحو ١٢.٨ مليون ونحو ١٥.٨ مليون رأس من الأغنام والماعز. توجد فرص واعدة للاستثمار المصرى في مجال الإنتاج الحيوانى حيث يوجد بأوغندا أكبر مجزر لذبح الحيوانات فى أفريقيا والذى يقع بمدينة "بومبو" التى تبعد عن العاصمة بمسافة ٢٥ كم، حيث المساحات الخضراء والغطاء النباتى الكثيف اللازم لمراعى التسمين لمشروعات الإنتاج الحيوانى. ومن بين أهم مشروعات الإستثمار المصرى فى أوغندا فى قطاع الإنتاج الحيوانى المشروع المصرى الأوغندى للأمن الغذائى والذى يعد من المشروعات المصرية الحديثة فى هذا المجال، حيث انتهت مجموعة من الشركات المصرية من إنشاء مشروع لإنتاج الثروة الحيوانية ومزارع لتسمين الأبقار والأغنام وإنتاج الأعلاف لتصدير الماشية الأوغندية إلى مصر كأولوية أولى، من خلال برنامج لتسمين سلالات من الأبقار الأوغندية بالأوزان المفضلة فى أسواق التصدير والتى تتراوح ما بين ٣٥٠ و٤٠٠ كجم للحيوان الواحد، فيما قامت الحكومة الأوغندية بتخصيص مساحة ٢٠٠ فدان كمرحلة أولى للمشروع، تمهيدا لإنشاء مزرعة لتحسين سلالات من الأبقار بطاقة تصل إلى ١٠ آلاف رأس من الأبقار سنوياً، بمعدل ٢٥٠٠ رأس كل ٩٠ يوماً لاكتساب الوزن المستهدف لضمان جودة اللحوم وتحويل أوغندا لموقع رئيسى لتصدير اللحوم للدول المستوردة على أن تكون الأولوية فى التصدير لمصر.

ب- الاستثمار فى الانتاج السمكى:

يبلغ انتاج الأسماك فى أوغندا نحو ٥١٣.٨ ألف طن منها ٥٠% من بحيرة فيكتوريا، كما بلغت صادرات الأسماك نحو ٤٩ ألف طن عام ٢٠١٣، وبلغ كمية المتاح محلياً للاستهلاك نحو ٤٧ الف طن، هذا ويتطور إنتاج الأسماك بشكل ملحوظ نتيجة لجهود البحث العلمى والتدريب فى البلاد. يعتبر القرموط الشمالى من أهم الأنواع المستزرعة حالياً والتى حلت محل البلطى ولكن الشروط التي وضعتها الحكومة للتصدير للأسواق المشجعة ورغبة المستثمرين في الاستئثار بهذه الأسواق قد أدت إلى عودة ازدهار تربية البلطي النيلي من جديد. يمثل القرموط الشمال أفريقي حوالي ٧٠% من حجم التجارة الإقليمية، ثم البلطي النيلي الذي تصدر منه كميات قليلة، أما معظمة فيباع في السوق المحلى. أما التصدير الوحيد للأسماك المستزرعة للسوق العالمي فهو عبارة عن ١.٥ طن/ أسبوع من أسماك القرموط المدخن، تقوم

به إحدى الشركات في عنتيبي. يعد ذلك القطاع من القطاعات الواعدة للإستثمار بأوغندا بالإضافة الى الإستثمار فى مجال تجهيز وتسويق الأسماك من تبريد وتخزين بارد[١].

وفيما يلى أهم التوصيات لتعزيز التكامل الاقتصادى بين مصر ودول حوض النيل:

١. وضع اطار قانونى ومؤسسى لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول حوض النيل، حيث يمكن البناء على مبادرة حوض النيل لتشمل التكامل الاقتصادى، حيث تضم المبادرة مصر، السودان، أوغندا، إثيوبيا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كنيا، واريتريا. وتم توقيعها بين دول حوض النيل العشر بهدف تعزيز التعاون الإقليمي (السياسى– اجتماعي) بين هذه الدول، وتنص علي الوصول إلي تنمية مستدامة في المجال السياسي– الاجتماعي، من خلال الاستغلال المتساوي للإمكانيات المشتركة التي يوفرها حوض نهر النيل .

٢. الاستثمار فى مشروعات البنية التحتية فى دول الحوض وتطويرها والتى تعد نواه التكامل بين هذه الدول، والتى يمكن تمويلها من خلال التمويل الذى تقدمه بعض المؤسسات المالية وعلى رأسها البنك الافريقى للتنمية والبنك الدولى.

٣. اعادة إحياء المشروعات الاقتصادية المشتركة مع دول حوض النيل مع إعطاء الأولوية لتلك المشروعات التى تم البدء فى تنفيذها أو التى اقتربت من الإنتهاء، ومن بين تلك المشروعات احياء مشروع المنطقة المتكاملة بين جنوب مصر وشمال السودان وهى بين أسوان ووادى حلفا، سرعة تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إنتاج وتصنيع اللحوم الحمراء في جمهورية السودان من خلال الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى، وكذلك المشروع المصرى الأوغندى للأمن الغذائى لإنتاج الثروة الحيوانية.

٤. التنسيق بين دول الحوض بحيث تساهم الجمعيات العامة والتعاونيات الزراعية فى تنفيذ سياسات مشتركة فى مجال التدريب الفنى وخاصة فيما يتعلق بأساليب الزراعة الحديثة.

المراجع:

١. البنك الدولى www.albankaldawli.org

٢. الكتاب السنوى لاحصاء افريقيا ٢٠١٦

٣. الهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعى https://www.aaaid.org/ar

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، **تقرير التنمية البشرية**، ٢٠١٤.

٥. سماح سيد المرسى (دكتور)، **إقتصاديات الطاقة الكهرومائية فى دول حوض النيل (فرص وإمكانات التكامل)**، مؤتمر الطاقة والمياه فى دول حوض النيل إمكانات التكامل والتنمية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٦. فاتن سمير أبو اليزيد وآخرون، **الإنتاج الزراعى ومؤشرات المياه بدول حوض النيل**، مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية، مجلد ٤٠، عدد ٤، ٢٠١٣، ص ص ٧٩١–٧٩٧.

٧. منار عزت، وفاء عبد الكريم (دكاترة)، **الموارد الاقتصادية المتاحة للتنمية الاقتصادية فى دول حوض النيل ومدى إمكانية التعاون المشترك بينهم**، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد ٥٨، العدد ٢، ص ص. ١٦١– ١٧٢، ٢٠١٣.

٨. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) http://www.fao.org/faostat

٩. منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، **قسم مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية**، http://www.fao.org/fishery/facp/ETH/en

[١] منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) http://www.fao.org/fishery/facp/ETH/en

١٠. منى عبد الحليم حسين، **أثر إتفاقية السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا على التجارة الزراعية المصرية**، (رسالة دكتوراة)، قسم الإقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، ٢٠١٣.

١١. وزارة الاستثمار السودانية http://www.sudaninvest.org/default.htm

١٢. Comstat, http://comstat.comesa.int

١٣. Ethipian Investment Commission, EIC, http://www.investethiopia.gov.et

١٤. Kenya High Commission, http://kenyahighcommission.ca

١٥. www.trademap.org

THE AVAILABLE ECONOMIC RESOURCES AND POTENTIALS OF ENHANCING JOINT COOPERATION BETWEEN EGYPT AND NILE BASIN COUNTRIES

Sayed saleh sayed, Ayman shelaby, Mohamed abdelhameed

ABSTRACT

This study aims at identifying the available economic resources in Nile Basin countries and potentials of enhancing joint cooperation between Egypt and these countries through studying social and economic development indicators in Nile Basin countries, studying the available water resources and energy production, the available investment opportunities, and the joint projects between Egypt and these countries . The total area of Nile Basin countries is about ٨.٩ million km^{٢}, most of Nile Basin countries have large areas of agricultural land and abundant water resources, including Nile waters, rainfall and lakes. Given the overall economic activity of Nile Basin countries, the total GDP of Nile Basin countries was estimated at $ ٦٧٤.٦ billion in ٢٠١٥, representing about ٣٠.٢٪ of the GDP of the African continent. As for the indicators of human development in Nile basin countries, all are among the low human development countries except Egypt, which are classified among medium human development countries. One of the most important opportunities for Egyptian investment in Sudan is investment in agricultural production. Investment opportunities in Tanzania include agricultural investment, especially animal and fish production and investment in manufacturing. Investment opportunities in Ethiopia are to invest in agricultural, plant and animal production, fish, forest and honey production, and investment in leather manufacturing. As for the investment opportunities in Kenya, the most important investment in plant, animal and fish production as well as investment in the field of agricultural processing, and the investment opportunities in Uganda, including animal and fish production. The study recommends the establishment of a legal and institutional framework to achieve economic integration between Egypt and Nile Basin countries, investment in infrastructure projects, and reviving of joint economic projects with Nile Basin countries.

Key Words: Economic Resources - Nile Basin Countries - Joint Cooperation.